نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

تعداد الجياع: الاتجاهات طويلة الأجل في العالم النامي

وضع مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦ ومؤتمر قمّة الألفية عام ٢٠٠٠ أهدافاً للحدّ من الجوع بمعدّل النصف في ما بين الفترة المرجعية (حوالي عام ١٩٩٠) وعام ٢٠١٥. وفي حين أنّ الموعد المقرر لإنجاز الأهداف آخذ في الاقتراب، إلاّ أنّ الأهداف نفسَها تبدو بعيدة المنال.

وعلى الرغم من إحراز تقدّم ذي شأن نحو بلوغ الهدف الإنمائي للألفية، وهو تخفيض نسبة السكان الذين يعانون نقص الأغذية إلى النصف، إلاّ أنّه ينبغي السعي بخطى حثيثة لبلوغ هذا الهدف مع حلول عام ٢٠١٥.

وسيتبيّن أنّ بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المتمثّل في تخفيض عدد من يعانون الجوع من نحو ٨٠٠ مليون إلى ٤٠٠ مليون، يمثّل تحدّياً أكبر ويتطلّب جهدا أكثر مما هو عليه بكثير (أنظر الرسم البياني أدناه). ومن المتوقّع أن يزداد عدد سكان العالم بنحو ملياري نسمة بين الفترة المرجعية (١٩٩٠– ١٩٩٢) وعام ٢٠١٥. ولذا، وحتّى لو تمّ تقليل تلك النسبة الكبرى من السكان الذين يعانون نقص الأغذية إلى النصف، إلاّ أنّ قرابة ٦٠٠ مليون نسمة في العالم النامي سيظلّون يعانون الجوع المزمن. وللوصول إلى العدد الذي حدّده مؤتمر القمة العالمي للأغذية كهدف، وهو ٤٠٠ مليون نسمة، فلا بد من تخفيض نسبة السكان ناقصي الأغذية لا بمعدّل النصف فحسب، بل بمعدل الثلثين.

تقدّم متفاوت على المستوى الإقليمي

من بين المناطق النامية، تمتاز أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بكونها المنطقة الوحيدة التي عملت على الحدّ من انتشار الجوع بالسرعة الكافية منذ عام ١٩٩٠، وذلك لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية، عبر الإبقاء على نسبة تقدّمها الحالية. كما أنّ منطقة آسيا والمحيط الهادي تحظى بفرصة جيّدة لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية إذا ما استطاعت إسراع التقدّم قليلاً في غضون السنوات القليلة القادمة.

أمّا منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، من ناحية أخرى، فمع أنّ انتشار الجوع فيها يبدو منخفضا، غير أنّه يزداد بدلاً من أن يتناقص. وتحتاج هذه المنطقة، بُغية بلوغ الهدف، إلى تغيير هذا الاتجاه المتصاعد الذي شهدته في العقد المنصرم.

وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان تراجع انتشار نقص الأغذية يسير بشكل بطيء جدّاً، وذلك رغم أنّ سرعة التقدّم شهدت تحسّناً في التسعينات. ويجب على المنطقة أن تسرع الخطى لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية.

وفيما يخصّ التقدّم نحو هدف مؤتمر القمّة العالمي للأغذية، بدوره، فقد كان أشدّ بطئا وأكثرَ تفاوتاً. ويُعزى الفضل في المكتسبات العالمية في الثمانينات بالكامل إلى التقدّم المحرَز في آسيا. والواقع أن عدد الذين يعانون الجوع زاد في جميع المناطق النامية الأخرى.

وقد شهد التقدّم، منذ الفترة المرجعية لمؤتمر القمّة العالمي للأغذية، تباطؤاً كبيراً في آسيا وتوقّف تماماً في أرجاء العالم الأخرى. فمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وحدها استطاعت تغيير مسار الاتجاه السلبي للثمانينات لتسجّل تقدّماً في التسعينات، رغم أنّ منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حقّقت نجاحاً مهماً في إبطاء معدل ارتفاع عدد ناقصي الأغذية.

الاتجاهات طويلة الأجل في عدد ناقصي الأغذية ونسبتهم بحسب الأقاليم، ١٩٨٠-١٩٨٢ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠٢

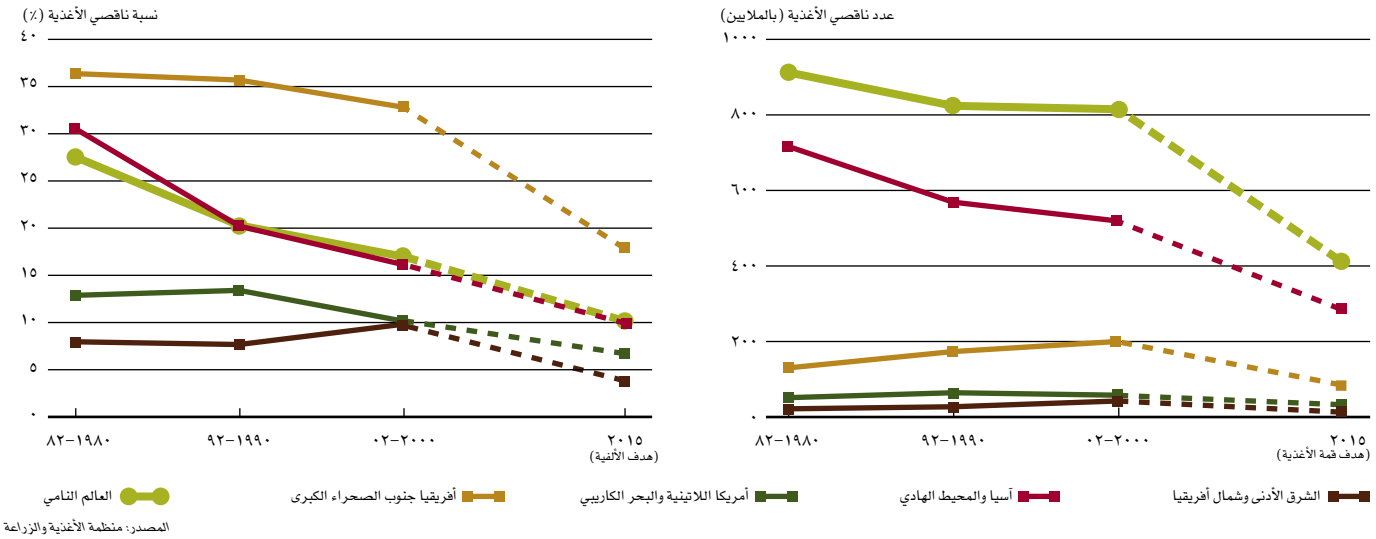

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التقدّم نحو الهدف الإنمائي للألفية على مستوى البلدان

بُغية قياس التقدّم نحو بلوغ الهدف الإنمائي للألفية على المستوى القُطري، فمن المفيد إلقاء نظرة على نسبة انتشار الجوع في ٢٠٠٠–٢٠٠٢ مقارنةً مع انتشاره في الفترة المرجعية ١٩٩٠–١٩٩٢.

والجوع الآن ليس مشكلة في ستّة بلدان نامية تَقِلّ نسبة ناقصي الأغذية بين سكّانها عن ٢,٥ في المائة. وقد وصَلَت سبعة بلدان أخرى بالفعل إلى الهدف الإنمائي للألفية من خلال تخفيض نسبة من يعانون الجوع من بين سكانها بمعدّل النصف على الأقلّ.

وهناك أكثر من ٤٠ بلداً يحرز تقدما نحو بلوغ هذا الهدف، رغم أنّ العديد من هذه البلدان بحاجة إلى حثّ الخُطى لبلوغه مع حلول عام ٢٠١٥. غير أنّ ٢٣ بلداً لم يشهد سوى القليل من التغيير، فيما كان انتشار الجوع في حالة ازدياد في ١٤ بلداً.

ولوضع هذه الأرقام ضمن منظور ذي مغزى، فمن الأهمية بمكان أخذ مستويات الجوع في هذه البلدان بعين الاعتبار. وإذا ما تمّ تقسيم هذه البلدان ضمن مجموعات تستند إلى المستوى الحالي لانتشار نقص الأغذية، فسيبدو جليّاً للعيان بأنّ التقدّم كان الأصعب حيثما كان الجوع أوسع انتشاراً. ففي أربعة بلدان فقط، من بين ١٦ بلداً تفوق نسبة السكان ناقصي الأغذية فيها ٣٥ في المائة، أمكن إحراز تقدّم صوب بلوغ الهدف الإنمائي للألفية، لكن أحدا من هذه البلدان لم يبلغ هذا الهدف بعد. فانتشار نقص الأغذية إمّا أنّه في حالة ازدياد أو بقي فعليّاً على حاله دونما تغيير في البلدان الاثني عشر الأخرى ضمن هذه المجموعة، التي سيبقى الجوع مشكلة رئيسية فيها حتّى لو تمّ بلوغ الهدف.

ولقد نجحت معظم البلدان في كل المجموعات الأخرى في الحدّ من الجوع، ومنها ثُلثا البلدان في المجموعة التي يعاني ما بين ٢٠ إلى ٣٤ في المائة من عدد سكانها نقص الأغذية. لكنّ أيّاً من البلدان في هذه المجموعة لم يبلغ الهدف بعد. وفي المقابل يحرز ١٥ بلدا من بين ٢٣ بلداً تَقِلّ نسبة ناقصي الأغذية فيها عن ١٠ في المائة من السكّان، تقدما نحو الحدّ من الجوع، بما في ذلك خمسة بلدان قد بلغت بالفعل الهدف الإنمائي للألفية.

التقدم والانتكاسات: نسبة انتشار نقص الأغذية في ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى انتشاره في ١٩٩٠-١٩٩٢

جمعت البلدان بحسب انتشار نقص الأغذية في ٢٠٠٠–٢٠٠٢ (الهدف الإنمائي للألفية = ٠,٥)

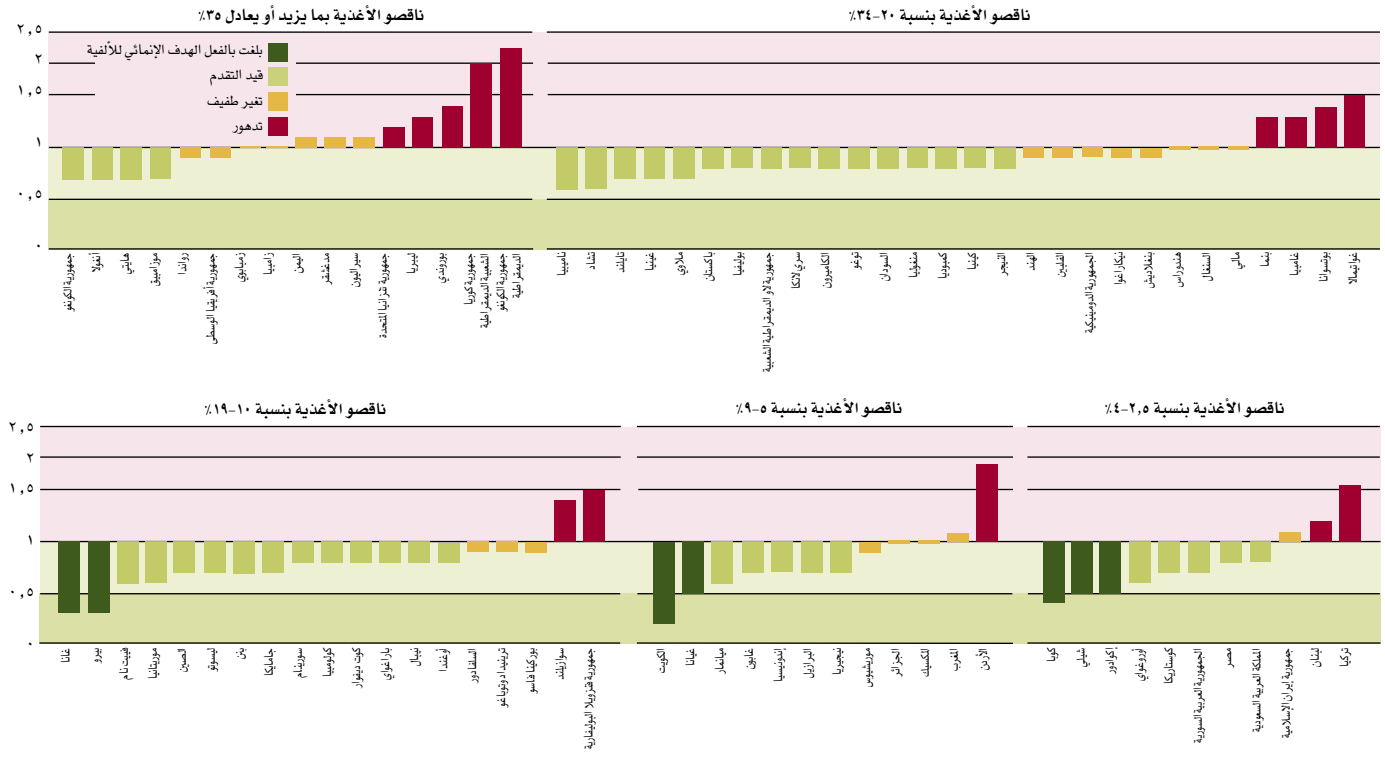

لا يشمل الرسم البياني البلدان التي يبلغ فيها معدل انتشار نقص الأغذية أقل من ٢,٥٪ وتلك التي لا تتوافر عنها بيانات كافية، مثل أفغانستان والعراق وبابوا غينيا الجديدة والصومال.
كما لا يشمل إثيوبيا وإريتريا إذ لم تكونا بعد كيانين منفصلين في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

النموّ الاقتصادي والحد من الجوع

المنطق يقول، وكثير من الدلائل يؤكّد، بأنّ النموّ الاقتصادي المستدام الذي يؤدّي إلى زيادة الإنتاجية والازدهار على المستوى القُطري سيتمخّض عنه الحدّ من الجوع (أنظر الرسم البياني). ومن البديهي، إن كان الأمر كذلك، أن يستنتج المرء بأنّ البلدان لا تحتاج إلّا إلى الإسراع في وتيرة النموّ الاقتصادي كي تبلُغ غايات تخفيض الجوع التي وضعتها الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية.

غير أنّ التحاليل القُطرية الشاملة، التي تمّ إجراؤها عبر العالم النامي، تشير إلى أنّ النموّ الاقتصادي وحدَه، في غياب تدابير محدّدة لمكافحة الجوع، قد يُخلِّف وراءه أعداداً كبيرةً من الجوعى لفترة طويلة من الزمن، لا سيّما في المناطق الريفية. كذلك برهنت هذه التحاليل على أنّ أثر النموّ الاقتصادي على الجوع أكبر بكثير عندما يحدث النموّ في المناطق الريفية وفي البلدان التي كانت قد هيأت في الأصل ظروفاً مواتية من خلال تنمية الموارد الريفية والبشرية.

وإذا ما قورنت معدّلات النموّ الاقتصادي للبلدان التي تمّ تصنيفها في مجموعات وفقاً للتقدّم المحرَز في تخفيض الجوع، فلن يتمخّض نموذج واضح عن تلك المقارنة (أنظر الرسم البياني). وكما يمكن للمرء أن يتوقّع، فإنّ مجموعة الدول التي تزايد فيها الجوع خلال التسعينات قد سجّلت أيضاً الأداء الاقتصادي الأسوأ. وبدلاً من أن يتنامى الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها، فقد تضاءل بمعدّل ١,٤ في المائة سنوياً في المتوسّط، في حين سجّلت كلّ مجموعة من المجموعات الأخرى بعض المكتسبات.

وضمن المجموعات الأخرى هذه، لا توجد علاقة متبادلة بين سرعة النموّ الاقتصادي ونسبة التقدّم في تخفيض الجوع. وللمفارقة، فقد سجّلت المجموعة التي أحرزت التقدّم الأسرع في الحدّ من الجوع نموّاً اقتصادياً بطيئاً نسبياً.

وبالمثل، إن كانت التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان كل على حدة خلال التسعينات تسير في اتجاه ضدّ التقدّم نحو الهدف الإنمائي للألفية، وهو تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف، فإنّ خطّ الاتجاه شبه مستقيم تقريباً (أنظر الرسم البياني). غير أنّ فحص هذه التغييرات في المدى الأطول، يدلّ بوضوح على أنّ النموّ الاقتصادي والحدّ من الجوع مترابطان بالفعل.

وإذا كان التقدّم نحو الهدف الإنمائي للألفية يعمل لصالح للبلدان التي سجّلت نموّاً اقتصادياً إيجابياً خلال الثمانينات والتسعينات، فإنّ خطّ الاتجاه يبدو وبوضوح أشدّ انحداراً، ويشير إلى علاقة متبادلة أقوى بين سرعة النموّ الاقتصادي التي يتمّ الحفاظ عليها على مدى فترة أطول، وبين نسبة التقدّم في الحدّ من الجوع.

ويشير هذا الاتجاه إلى أنّ النموّ المستدام قد ينطوي على أثر تراكمي وأقوى على تخفيض الجوع. ومن الممكن أيضاً تفسيره كدليل على أنّ أثر النموّ الاقتصادي على الجوع لا يصبح واضحاً إلا مع مرور الوقت فقط. وقد خلُصت إحدى دراسات منظّمة الأغذية والزراعة إلى أنّ الأمر يستغرق وقتاً أطول ليكون للنموّ الاقتصادي أثر على تخفيض الجوع، مقارنةً مع الوقت الذي تستغرقه التغذية المحسّنة لتنشيط النموّ الاقتصادي.

ومما لا شكّ فيه أنّ العلاقة بين النموّ الاقتصادي والحدّ من الجوع تتدفّق في كلا الاتجاهين. فقد خلُصت دراسة لتكاليف الجوع في "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٤" إلى أنّ القيمة المقتطعة للخسارة في الإنتاجية على مدى أعمار الناس الذين ضعُفت

الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات وانتشار نقص الأغذية في عام ٢٠٠٠

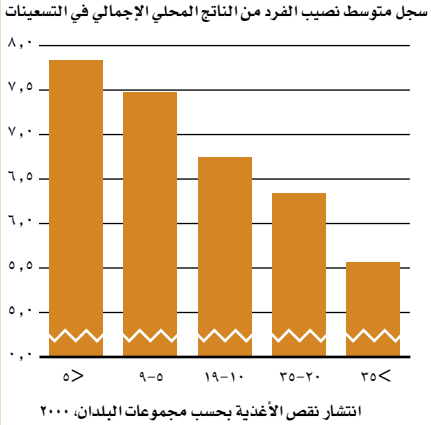

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

نمو الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات وتخفيض الجوع بنسبة خمسية

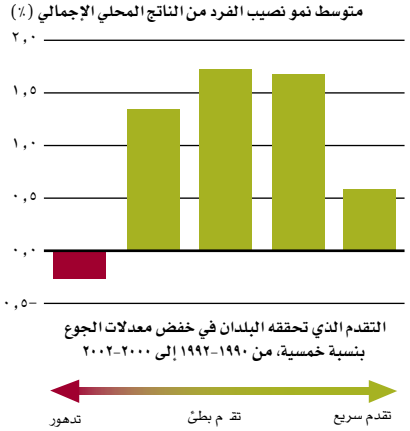

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

النمو الاقتصادي والحد من الجوع

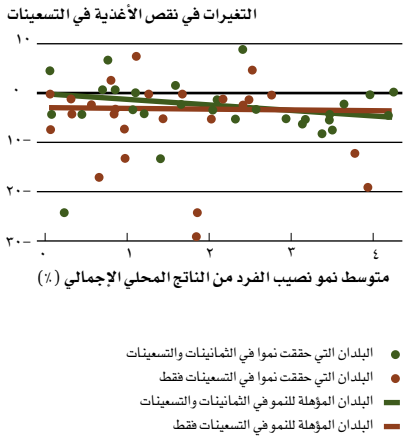

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

قدراتهم الجسدية والإدراكية، نتيجةَ انخفاض الوزن عند الولادة وسوء التغذية الناتج عن نقص الطاقة والبروتينات ونقص الفيتامينات والمعادن الضرورية، تزيدُ ما بين ٥ إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم النامي. وفي دراسة أخرى أجرتها منظمة الأغذية والزراعة عن تحليل العلاقة بين المتناول التغذوي والنموّ الاقتصادي في سري لانكا، تبين أنّ نموّ الناتج المحلي الإجمالي يستجيب بسرعة للتحسينات التي تطرأ على التغذية، حيث أنّ زيادةً مقدارها واحد في المائة في تناول البروتين تُنتج زيادةً مقدارها ٠,٤٩ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

الدور الرئيسي للنموّ الزراعي

قَدّمت دراسات عديدة البرهان على أنّ أثر النموّ الاقتصادي في الحدّ من الجوع والفقر يعتمد على طبيعة النموّ بنفس مقدار اعتماده على نطاق النموّ وسرعته. فقد وَجد تحليل للبيانات المستقاة من الهند أجراه البنك الدولي، على سبيل المثال، بأنّ النموّ في المناطق الريفية وفي القطاع الزراعي له أثر أكبر بكثير في الحدّ من الفقر من أثر النموّ الحَضَري والصناعي.

ويكشف تحليل العلاقة بين النموّ وتخفيض نسبة الجوع النقاب عن نمط مماثل. ولو تمّ تصنيف البلدان ضمن مجموعات على أساس نجاحها في الحدّ من الجوع في التسعينات، لكانت المجموعة التي حقّقت تقدماً نحو الهدف الإنمائي للألفية هي وحدها التي شهد قطاعها الزراعي نموّاً (أنظر الرسم البياني).

أما المقارنات ضمن البلدان وفي ما بينها فتقدم دليلاً إضافياً على أنّ تركيبة النموّ ذات أهميّة. ففي الهند، على سبيل المثال، انخفض انتشار الجوع بحدّة خلال الثمانينات بينما ازدهر القطاع الزراعي وشهد الاقتصاد القُطري ركوداً. غير أنّ التقدّم في تخفيض الجوع توقّف خلال النصف الثاني من التسعينات، وتحديداً عندما انطلق الناتج المحلي الإجمالي القطري، وكان النموّ الزراعي متعثّراً. ويمكن ملاحظة علاقة شبيهة بين نموّ القطاع الزراعي والحدّ من الجوع عند المقارنة مثلا بين بوتسوانا وبيرو، وهما بلدان حظيا بنموّ سريع في الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات، لكن بأثر مختلف على الجوع في كلّ منهما (أنظر الإطار).

وهذه الأمثلة وغيرها تميل إلى دعم الاستنتاجات القائلة بأنّ النموّ الاقتصادي وحده مهمّ، غير أنّه غيرُ كاف للحدّ من الجوع، وبأنّ النموّ في القطاع الزراعي للدول النامية له أثرٌ أكبرُ بكثير في الحدّ من الجوع من أثر النموّ الحضري والصناعي. وعلاوةً على ذلك، فإنّ التقدّم يتوقّف أيضاً على العديد من العوامل، بما في ذلك النسب الخاصة بكلّ من الإصابة بمرض الإيدز، وانفتاح التجارة، والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد وغيرها من المظاهر التي يتم تجميعها عادة ضمن باب "الإدارة" (أنظر الصفحتين ١٠ و١١).

نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في التسعينات والتقدم نحو بلوغ الهدف الإنمائي للألفية

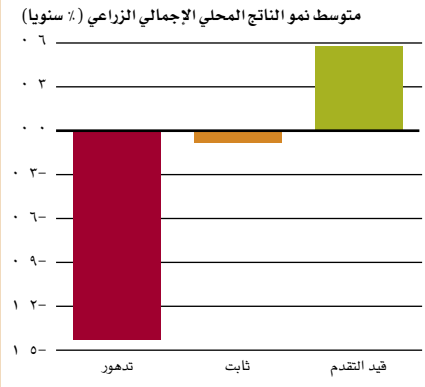

جمعت البلدان بحسب التقدم نحو بلوغ الهدف الإنمائي للألفية بالنسبة لمكافحة الجوع

المصدر منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

النموّ الاقتصادي والحدّ من الجوع في بوتسوانا وبيرو، ١٩٩٠-٢٠٠٠

سجّلت بوتسوانا وبيرو نموّاً اقتصادياً قوياً خلال التسعينات. لكنّ السُبلَ افترقت بالبلدين في ما يخصّ الحدّ من انتشار الجوع. فمن جهة، نجحت بيرو في تخفيض انتشار الجوع بمقدار ٧٠ في المائة تقريباً لتبلغ الهدف الإنمائي للألفية وتسبقَ الموعد المضروب وفق الجدول الزمني بخمسة عشر عاماً. أمّا بوتسوانا، من جهة أخرى، فقد ازداد انتشار الجوع فيها حتى مع اندفاع الاقتصاد القُطري للأمام. وبعبارة أوضح، نما الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في بيرو بشكل أسرع من باقي قطاعات الاقتصاد، ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى تنوّع الصادرات ذات القيمة المضافة وغير التقليدية التي أنعشت دخل المزارع وخلقت وظائف تصنيعية. أمّا الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في بوتسوانا فقد تقهقر بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً.

كما أسهم العديد من العوامل الأخرى في التفاوت بين بيرو وبوتسوانا. فعلى سبيل المثال، ضرب وباء الإيدز بوتسوانا بشدّة، ممّا أدى إلى إصابة أكثر من ٣٥ في المائة من السكان البالغين بالمرض. أمّا في بيرو، فلا تتعدّى نسبة الإصابة ١ في المائة.

النمو الاقتصادي والحد من الجوع في بوتسوانا وبيرو في التسعينات

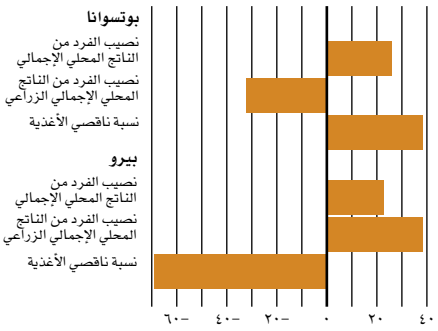

التغييرات من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ (٪)

المصدر منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

دور الإدارة في الحد من الجوع

يفيد تحليل تأثير النمو الاقتصادي على الجوع والفقر أنّ الشروط الأولية الموجودة كفيلة بإحداث فارق كبير (أنظر الصفحتين ٨ و٩). فمعدلات انخفاض الفقر أسرع بكثير من معدلات حدوث النمو حيثما تكون الأوضاع السياسية مستتبّة والفساد نادر الوجود ومعدلات الإنتاجية الزراعية والإلمام بالقراءة والكتابة مرتفعة. ويمكن اعتبار العديد من هذه الظروف الأولية المشجّعة مؤشرات على ما يسمّى في معظم الأحيان "الإدارة السديدة".

وتختلف إلى حد كبير تعاريف الإدارة السديدة وطرق قياسها. ويعتبر البنك الدولي أنها تتمثّل في "مجموعة التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما" وتتألف من أكثر من ٣٥٠ متغيّرة موزّعة على ستة مؤشرات شاملة.

واعتبرت وكالات إنمائية أخرى، مثل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، أنّ الإدارة السديدة لا تقتصر على توفير "السلع العامة" الأساسية بدءاً بالسلم والأمن وصولاً إلى الطرقات والكهرباء في المناطق الريفية. بل إنّ مناصري النهج "القائم على الحقوق" في التنمية يعتبرون أنّه لا بد للإدارة السديدة من أن تشمل أيضاً دعم حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الغذاء.

وجميع هذه الأبعاد الثلاثة للإدارة مهمة لخفض الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.

مؤشرات البنك الدولي

يؤكد التحليل الاقتصادي أنّه يمكن استخدام مؤشرات البنك الدولي بشأن الإدارة السديدة للتمييز، بقدر كبير من الدقة، بين البلدان النامية التي سجلت مستويات متدنية نسبياً من الجوع وتلك التي لم تسجلها. وباستخدام أربعة مؤشرات فقط، هي الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، سيادة القانون ومكافحة الفساد، يمكن التمييز بدقة بين ثلثي البلدان دون العودة إلى أي عوامل أخرى مهمة لخفض الجوع، مثل النمو الاقتصادي والزراعي (أنظر الصفحتين ٨ و٩) ومستويات التعليم ودرجة عدم تكافؤ فرص الحصول على الأغذية.

غير أنّ مؤشرات الإدارة أقلّ جدوى بكثير للتمييز بين البلدان التي أحرزت تقدماً في خفض الجوع في حقبة التسعينات وتلك التي بقي فيها انتشار نقص الأغذية على حاله أو زاد (أنظر الرسم البياني).

وكما هو متوقع، تكون البلدان التي تدهور فيها الأمن الغذائي هي الأقلّ استقراراً من الناحية السياسية وسيادة القانون واستشراء الفساد. وقد قوّضت النزاعات في الكثير من البلدان النسيج السياسي والقانوني للإدارة. غير أنّ مؤشرات الإدارة هذه ذاتها كانت سلبية بعض الشيء بالنسبة إلى مجموعة البلدان التي نجحت في تخفيض نقص الأغذية. وعلى مستوى المجموعة، فإن البلدان التي بقي فيها الجوع على حاله هي وحدها التي سجّلت نقاطاً إيجابية في مؤشرات الإدارة التي وضعها البنك الدولي.

ويفيد هذا التحليل أنّ غياب هذه الجوانب من الإدارة السديدة قد يشكل عائقاً كبيراً أمام تخفيض الجوع، مع أنّ إحراز تقدّم في هذا المجال يعتمد على عوامل كثيرة أخرى.

توفير "السلع العامة" الأساسية

يندرج العديد من العوامل الأخرى ضمن "السلع العامة" التي أشار إليها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية باعتبارها مسؤوليات ومؤشرات على الإدارة السديدة. فالسلم الداخلي وسيادة القانون والبنى الأساسية في الريف والأبحاث الزراعية، مثلاً، ضرورية جميعاً للإنتاج الزراعي ولخفض الجوع والفقر في المناطق الريفية حيث يعيش ثلاثة أرباع الجياع في العالم.

وعندما تكون الحكومات عاجزة عن المحافظة على السلم الداخلي، فإن النزاعات العنيفة تعيق الإنتاج الزراعي والحصول على الأغذية. وفي أفريقيا، لوحظ أنّ إنتاج الأغذية للفرد الواحد ينخفض بمعدّل ١٢,٤ في المائة عند اندلاع النزاعات.

مؤشرات الإدارة والأمن الغذائي وخفض الجوع في التسعينات

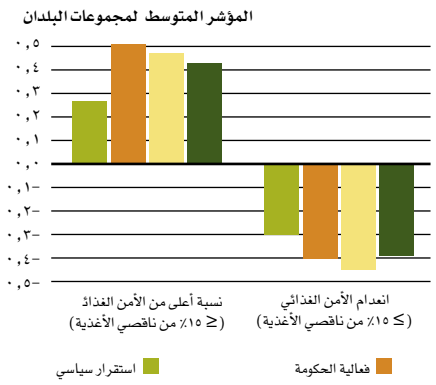

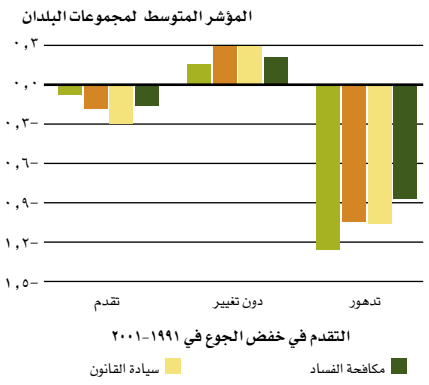

المصدر منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

كما أنّ ضعف سيادة القانون يستنزف الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي من خلال زعزعة حيازة الأراضي والعقود وعدم تشجيع الاستثمارات. وفي حال الفشل في تطوير الطرقات والكهرباء وطرق الاتصال في المناطق الريفية، يصبح من الصعب ومن المكلف جداً بالنسبة إلى المزارعين إيصال إنتاجهم إلى الأسواق والحصول على الأسمدة وعلى غيرها من المدخلات الزراعية.

واعتبرت عدّة دراسات في الصين والهند أنّ شقّ الطرقات هو "أكبر استثمار مجدي بمفرده في المشاعات العامة من حيث المساهمة في الحد من الفقر" (أنظر الرسم البياني). وهناك ما يثبت أنّ لها تأثيرا مماثلا على تخفيض الجوع. وعندما استحدثت الصين العقود العقارية المضمونة للأسر وبدأت بالاستثمار في البنى الأساسية الريفية وفي الأبحاث الزراعية في أواخر السبعينات، بلغ الإنتاج الزراعي أوجّه وانخفض الجوع بسرعة. وفي العقدين التاليين، ازداد الإنتاج الإجمالي من البذور بنسبة ٦٥ في المائة وانخفض انتشار الجوع بمقدار الثلثين تقريباً.

ويلاحظ أنّ البنى الأساسية الريفية أقلّ تطوراً عادة في البلدان والأقاليم التي تسجّل فيها أعلى معدلات من الجوع. فكثافة انتشار الطرقات، مثلاً، في أفريقيا في بداية التسعينات كانت أقلّ بمقدار السُدس عن كثافته في الهند عند الاستقلال عام ١٩٥٠ (أنظر الرسم البياني).

ومن الطرق الأخرى لقياس الإدارة هو النظر في مدى مواءمة الاستثمار الحكومي في الزراعة والأبحاث الزراعية مع أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد القطري وفي رفاهية البلاد. وفي البلدان التي تسجّل فيها أعلى معدلات من الجوع وحيث يعتمد ٧٠ في المائة تقريباً من السكان على الزراعة، تكون حصّة المصروفات من الميزانية العامة للاستثمار في الزراعة، قياساً بأهمية الزراعة في الاقتصاد القطري، أقلّ بكثير من الاستثمارات في البلدان التي يكون فيها انتشار الجوع أقلّ (أنظر الرسم البياني).

الإدارة والحق في الغذاء

إنّ تأكيد مؤتمر القمة العالمي للأغذية على "الحق الأساسي لكل فرد في التحرر من الجوع" سلّط الضوء على بُعد آخر من أبعاد الإدارة السديدة – ألا وهو واجب الدول باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كما أنّ إقرار "الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري" من قبل مجلس المنظمة عام ٢٠٠٤، شكّل أداة عملية لمؤازرة الجهود القطرية الرامية إلى الوفاء بهذا الواجب.

ويلاحظ تأثير ذلك على الإدارة وعلى الأمن الغذائي في عدد من البلدان التي اعترفت بوجود حق في الغذاء "يمكن اللجوء إلى القضاء من أجله". ففي الهند مثلاً، أمرت المحكمة العليا بتأمين وجبات جاهزة في جميع المدارس في البلاد. فأدّى ذلك إلى تحسّن ملحوظ في التغذية وفي الحضور إلى المدرسة حيثما جرى تطبيق البرنامج، لاسيما في أوساط الفتيات. ونظراً إلى أهمية دور تغذية الأم وتعليمها لكسر حلقة الجوع والفقر، فإن المنافع لا بد من أن تنعكس على أجيال المستقبل (أنظر الصفحتين ١٦ و٢٠).

الاستثمار في القطاع العام في الريف والحد من الفقر في الهند

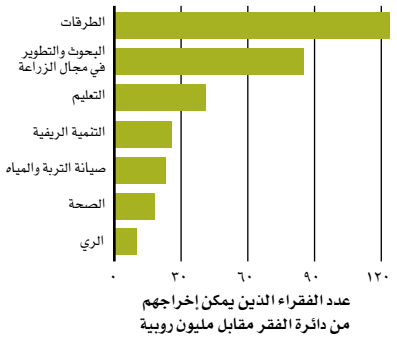

المصدر Fan et al.

كثافة الطرقات الريفية في عدد مختار من البلدان الأفريقية في بداية التسعينات

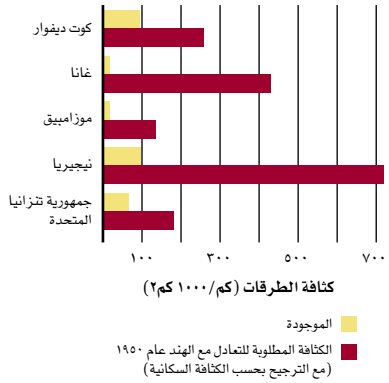

المصدر Spencer

الالتزامات للزراعة في البلدان المصنفة بحسب فئة انتشار نقص الأغذية فيها

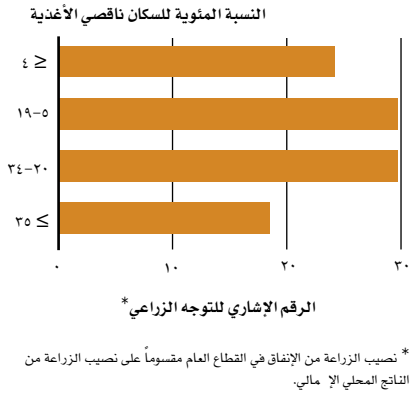

* نصيب الزراعة من الإنفاق في القطاع العام مقسوماً على نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإ مالي.

المصدر منظمة الأغذية والزراعة

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

نقاط الجوع الساخنة الأثر المعقد للكوارث الطبيعية

رغم أن الأسباب في مجملها تتسم بالتعقيد، فإن الاتجاه واضح. فقد غدت الكوارث الطبيعية أكثر تكراراً وأشدّ قتلاً وأعلى تكلفة. وثمة إجراءٌ واحد بسيط يبرهن على هذه النقطة: فمعدّل الخسائر السنوية الناجمة عن الأعاصير والجفاف والزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية خلال التسعينات كان أعلى بتسع مرات ممّا كان عليه خلال العقود الثلاثة السابقة (أنظر الرسم البياني).

وجدير بالذكر أنّ أثر الكوارث الطبيعية على البلدان الأفقر أشدُّ وقعاً بكثير من أثرها على البلدان الغنية، وذلك بالمعنيين المطلق والنسبي. فسكان البلدان الأفقر لا يستطيعون تحمُّل تكاليف الانتقال من المناطق المعرّضة للكوارث ولا حماية منازلهم ومزارعهم من التعرض لها. يضاف إلى ذلك أن اقتصادياتهم وبناهم التحتية أقلّ تنوعاً وأكثر هشاشة، ومن ثم فإن أي كارثة طبيعية قد تعيق عملية التنمية برمّتها.

كذلك فإن الكوارث الطبيعية تؤثّر على الأمن الغذائي بطرق متفاوتة ومعقّدة. إذ يتباين أثرها على المجتمعات والمجموعات المختلفة تبعاً لأماكن سُكنى الناس ومهنهم ومكانتهم الاجتماعية، ووفقاً للخطوط الاقتصادية والسياسية والثقافية. ويمكن ملاحظة الدليل على ذلك في الآثار المترتبة عن الكارثتين الأخيرتين – الجفافُ وغزو الجراد الصحراوي اللذان أصابا شمال وغرب أفريقيا في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٤، وزلزال المحيط الهندي وأمواج تسونامي التي سبّبها عام ٢٠٠٤، خصوصاً حينما ضرب إقليم آتشيه الإندونيسي.

الجفاف والجراد في أفريقيا

لقد أدّت ظروف مناخية مواتية، في أواخر عام ٢٠٠٣، إلى زيادة حادّة في أعداد الجراد الصحراوي في المغرب العربي وفي جزء من منطقة الساحل. وكانت منظمة الأغذية والزراعة قد أصدرت إنذارات حول غزو الجراد. ومع بداية عام ٢٠٠٤، كانت أسراب الجراد تنتشر عبر شمال وغرب أفريقيا وما بعدها، بحيث وصلت بعيداً حتى قبرص ومصر وغينيا واليمن. غير أنّ معظم الأسراب مكثت في شمال غرب أفريقيا والساحل، متغذّيةً على المحاصيل وعلى النباتات الطبيعية.

وتميل معدلات سقوط الأمطار في منطقة الساحل نحو الندرة كلما اتجهنا شمالا إلى أن تنعدم الأمطار تقريباً في منطقة الصحراء. وهكذا يتلقّى الجزء الجنوبي لبلد مثل مالي، على سبيل المثال، ضعف ما تتلقّاه المناطق المأهولة من الأمطار السنوية في أقصى الشمال. ويرتبط نمط النشاط الزراعي بحالة الأمطار، حيث تتركّز الزراعة الكثيفة على طول الطرف الجنوبي، بينما توجد الزراعة المعيشية وتربية المواشي في الوسط، أمّا رعي قطعان الماعز والجمال على الطريقة البدوية فيوجد في أقصى الشمال.

وفي عام ٢٠٠٤، كانت التباينات في تساقط الأمطار في منطقة الساحل أكثر تمايزاً من المعتاد. فبينما عانت المناطق الأشدّ جفافاً في الشمال حالة جفاف قاس، تزايد تساقط الأمطار في المناطق الأكثر رطوبةً في الجنوب (أنظر الخريطة). أما الجراد الصحراوي، الذي يُعتبر شديد الحساسية للظروف البيئية، فقد كان ميّالاً لتفضيل الجوّ الجاف والنباتات الهزيلة القليلة في الشمال. وقد أتت أسرابُ الجراد على المراعي والمحاصيل الشمالية التي تعتبر هامشية في السنوات الأحسن ودمّرتها تدميراً كاملاً، بينما نجت إلى حد كبير المناطق الجنوبية الخصبة من غزوها نسبيا.

وبما أنّ المناطق الجنوبية تنتج الحصّة الأكبر من الأغذية، فقد تفادت غالبية الدول في المنطقة كارثة طامّة. وعلى امتداد

الخسائر الاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية

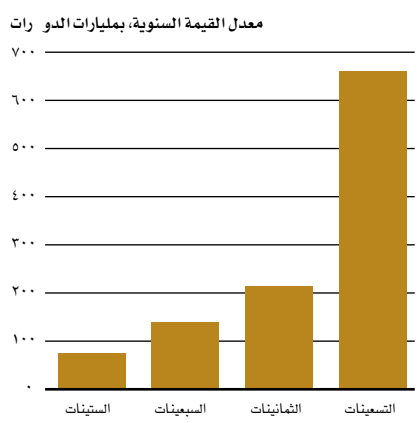

المصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجراد والتغييرات في معدل تساقط الأمطار ونمو النباتات في منطقة الساحل، ٢٠٠٣-٢٠٠٤

المصدر منظمة الأغذية والزراعة

تأثير تسونامي على بلدان المحيط الهندي

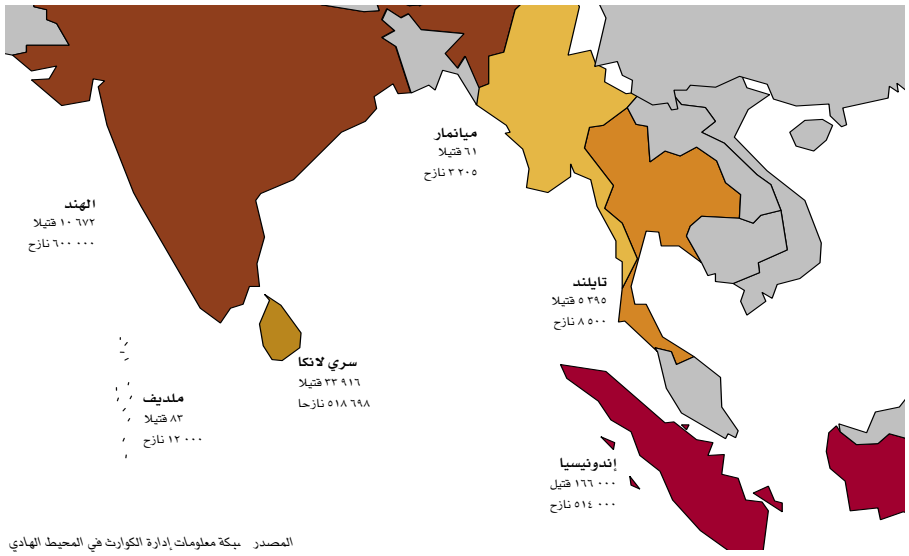

المصدر شبكة معلومات إدارة الكوارث في المحيط الهادي

المنطقة، كان الإنتاج الزراعي في عام ٢٠٠٤ قريباً من معدّل الخمس سنوات السابقة. غير أنّ أسراب الجراد كان لها أثرٌ مأساوي على موريتانيا، حيث مكثت فيها الفترة الأطول، وكذلك على المناطق الشمالية للبلدان الأخرى. وترتب على ذلك رحيل العديد من الرعاة جنوباً مع ماشيتهم، مشعلين أينما حلّوا فتيل نزاعات حول موارد الأرض والماء. بينما اضطرّ آخرون إلى بيع حيواناتهم خاسرين أو هجر مزارعهم. وبالنسبة للعديد من المناطق والمجموعات السكانية الأكثر فقراً في الساحل، فقد يظلّ الوضع ميئوسا منه حتى يأتي حصاد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥، ممّا دفع بالعديد من البلدان إلى إطلاق نداءات الإغاثة الطارئة في مايو /أيار.

تسونامي المحيط الهندي

كان الزلزال الذي ضرب سواحل سومطرة، إندونيسيا، في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ هو الأشدّ خلال أربعين عاماً. وقد تسبّب في أمواج تسونامي العملاقة التي أودَت بحياة ٢٤٠ ٠٠٠ شخص حسب التقديرات وأجبرَت ما يفوق ١,٦ مليون شخص على النزوح عن منازلهم. كما دُمّرت مصايد الأسماك والزراعة الساحلية في العديد من المناطق، ممّا حرم المجتمعات المحلية من موارد غذائها ورزقها الرئيسية. وقد تفاوت الأثر على الاقتصاديات القُطرية تفاوتاً كبيراً. ففي بلد واسع كإندونيسيا، كان الدمار الاقتصادي شديد الوَقع على المستوى المحلي، غير أنّه كان ضئيل الأثر نسبياً على المستوى القُطري، بمقدار بلغ ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حسب التقديرات. أمّا في جزر ملديف والعديد من البلدان الصغيرة الأخرى، فقد جرف التسونامي معه ما مقداره ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

وقد تفاوت تأثير هذه الكارثة على الأمن الغذائي تفاوتا شديدا. فقد تعرّضت القطاعات الزراعية محدودة النطاق في الدول الجُزرية كملديف وسيشيل لدمار عارم. ولم يتأثر إنتاج الأرُز في إندونيسيا وسري لانكا وتايلند بشدّة على المستوى القُطري.

لكنّ الكثير من الأقاليم الساحلية عانى خراباً شديداً ألمّ غالباً بالمجتمعات المحلية ذاتها، وهي المنكوبة أصلاً بمستويات عالية من الفقر والجوع قبل الكارثة. فنحو ٣٠ في المائة من السكان في إقليم آتشيه الإندونيسي، مثلاً، كانوا يعيشون تحت خط الفقر قبل التسونامي، وهو ضعف المعدّل القُطري تقريباً. كما أنّ أكثر من ٣٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا يعانون بالفعل نقصا في الوزن. ومع تدمير قوارب وشباك الصيد وغيرها من المعدّات، واقتلاع الكثير من الأسر التي تعيش على الصيد من جذورها، فمن المتوقع أن ينخفض الإنتاج من كلا المصايد البحرية والساحلية في آتشيه إلى النصف في عام ٢٠٠٥. ورغم أنّه كان من المتوقّع أن يقوم هذا الإقليم بإنتاج فائض من الأرز يبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ طنّ، إلا أنّ المزراعين الساحليين خسروا موسمي أرُز متعاقبين.

وفي آتشيه، كما هو الحال في سري لانكا، تفاقمت مشاكل الأمن الغذائي بسبب نزاع طويل العهد بين الحكومة والحركة الانفصالية. وبعد التسونامي، عملت حالة انعدام الأمن السائدة على تعقيد أنشطة الإغاثة الطارئة وإعادة التأهيل.

الكوارث الطبيعية والتنمية

كما أظهرت هاتان الحالتان الطارئتان المختلفتان، فإن الكوارث الطبيعية، حتى عندما لا تؤدي إلى تخفيض الإمدادات الغذائية الإجمالية بشكل جذري، فقد يكون لها أثر مأساوي على بعض الجماعات السكانية. وغالباً ما يكون الناس الأفقر والأكثر عرضة هم من يصابون أشدّ الإصابة، وهو ما يفاقم الفقر وسوء التغذية. كما أنّ الكوارث تدمّر سبل المعيشة الهشّة إلى حد تضطّر فيه مجموعات سكانية معينة للنزوح، وهذا يتطلّب إعادة تأهيل طويلة الأجل. وأخيراً، فإنّ للكوارث تأثيراً ملحوظاً على البلدان التي تعاني الجوع وعدم الاستعداد في آن معاً، بحيث تعيق سيرها على مسار التنمية.

وهذا الدمار هو السبب في قيام المؤتمر العالمي للحدّ من الكوارث، الذي عقد في كوبي، اليابان، في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، بالتشديد وبقوة على الحاجة إلى دمج الوقاية من الكوارث والتخفيف من وطأتها بشكل واضح ضمن الاستراتيجيات القُطرية للتنمية.